العـراق: الأوجه الكثيرة للإستفتـاء على الـدستور

فالح عبد الجبار

مثلما حصل في الانتخابات العامة في ٣١ كانون الثاني (يناير) الماضي، تلقّى الاستفتاء العراقي ردود فعل متناقضة. الأصوليون الاسلاميون شجبوه باعتباره امتثالاً للكفار، والولايات المتحدة رحبت به كصفعة للارهاب، وايران (بعض حكامها) رأوه صفعة لواشنطن، واليسار الغربي (على غرار اصوليتنا المحلية) اعتبره هرطقة لا قيمة لها. أما العراقيون المنقسمون، فجلهم يميل الى النظر اليه كمأثرة وتحدٍ.

وأما كيف يكون الحدث الواحد نفسه كفراً، وهرطقة، ومأثرة، ومؤامرة، وترياقاً ضد الارهاب، وتغذية لحرب أهلية فتلك هي الشيزوفرينيا الجديدة التي تسم عالم اليوم المعولم، كما يقال.

ليست كتابة الدستور ذاتها، ولا نص الدستور عينه، من حيث هما معان، بالشيء المهم، فالدستور يمكن ان يعدل بطرق عدة أو يمكن أن يخرق بسبل أكثر تنوعاً. الشيء الجديد هو اعتياد العراقيين على صناديق الاقتراع، وهي عادة حميدة (يقرف) منها الجيران، عرباً وغير عرب، لشدة بعدهم عنها. ولم يكد العراقيون يزيلون عنهم صبغة الاصابع البنفسجية، حتى صبغوها ثانية، وهم يستعدون لغمسها في هذا الحبر السحري للمرة الثالثة يوم ١٥ كانون الأول (ديسمبر) المقبل. هذه بدايات تفريغ لشحنات العنف التي انغرست عميقاً في السيكولوجيا الاجتماعية. فوراءنا جيلان خاضا ثلاث حروب، ولم يعرفا غير العنف سبيلاً لفض النزاع والخلاف، وهما يعيشان وسط انهيار كل المرجعيات الايديولوجية والسياسية الحديثة، وتشظي الهويات.

كنت أتمنى أن يفشل الدستور لكثرة ما فيه من سوءات تكاد تغطي على بعض مبادئه المهمة (خاصة الفيديرالية، توزيع الثروات، واللامركزية). وكنت أتمنى لو يفشل الدستور حتى يدفع السياسيين الخارجين من أقبية العمل السري، الى أن يتعلموا فن الانصات، وبناء الاجماع، والكف عن غطرسة الغالبية البرلمانية؟ (التي لن تدوم بأي حال). وكان من شأن الفشل، ان يعلم دعاة العنف الذين انقلبوا، بحكم الضرورات، الى اكبر دعاة التصويت حمية واندفاعاً بين عشية وضحاها، فوائد اللجوء الى صناديق الاقتراع، التي تتجاوز، بما لا يقاس، فعل اية سيارة مفخخة، او قصف عشوائي.

ولعل أرقام الاستفتاء تشي بحقائق أجلى من كل بيانات الاحتفاء أو الشجب. فثمة اكثر من عشرة ملايين ناخب (من مجموع ١٤ مليوناً) توجهوا الى صناديق الاقتراع.

ويلاحظ ان مستوى الحماس للتصويت تدنى في محافظات الجنوب الشيعي، ومحافظات كردستان، في حين سجلت زيادة هائلة في الأنبار، إذ تضاعف عدد المقترعين نحو عشرين مرة، وفي صلاح الدين نحو أربعة أضعاف، اما في الموصل فتضاعف العدد قرابة أربعة اضعاف أيضاً، وفي ديالى، زاد على الضعف. حتى بغداد شهدت زيادة هائلة في الاقبال على المشاركة (نحو ربع مليون صوت اضافي قياساً للانتخابات السابقة)، وكذا حال كركوك.

وبرغم ان هذه الزيادات تفسر بمنظار طائفي صرف (تحرك السنة اثباتاً للوجود ورغبة في الثأر) فإن نجاح المعارضين في تحقيق غالبية رافضة من الثلثين تحققت في الانبار وصلاح الدين (٩٦ و٨١ في المئة ضد الدستور) الا انها فشلت في الموصل (٥٥ في المئة ضد، مقابل ٤٥ مع).

ان قبول ٧٨ في المئة من المقترعين بالدستور، لا ينبغي ان يُنسينا حقائق عدة. فقرابة ربع سكان العراق لا تجد في هذا الدستور ما يرضيها. والدستور ليس مجرد حلوى توزع بنسب معينة، بل مصالح ينبغي ان تمثل بقدر معقول من التوافق.

كما ان نسبة غير قليلة من المصوتين لا تضمر رضى تاماً عن الدستور، بل تبدي اعتراضات جادة. وما مساندتها له الا من باب الخشية من حصول فراغ سياسي يمعن في اطالة العنف، وتقويض العملية السياسية، بل ان بعض المصوتين يأمل ان يسفر نجاح الدستور عن نهاية عمر وزارة ابراهيم الجعفري سريعاً.

والرافضون للدستور، في المقابل، متنوعون، شيعة وسنة، علمانيون واسلاميون، دعاة عمل سلمي، او انصار المفخخات. هناك في المحافظات السنية؟ اليوم نحو ٣٠ ألف عائلة شيعية هاجرت من الجنوب المتأسلم، هرباً من الحكام الجدد، لأنها تواجه خيارين: اما ان تندرج في الحركات الاسلامية، أو تواجه كل تبعات ؟اجتثاث البعث؟. لكنها تجد في الزرقاوي تهديداً أكبر كان سينتهي بها الى الابادة لولا حمية القبائل المحلية.

وتضم جبهة الـ٢٢ في المئة الرافضة للدستور حركة الصدر، التي تعارض الدستور علناً، وحركة أهل العراق (أهل السنة سابقاً)، علاوة على حركة ؟الحوار الوطني؟ وهي منبر سياسي يكاد يشكل استمراراً للحزب الحاكم القديم.

لقد أمكن لعملية الاستفتاء ان تمر بنجاح لأن القوى الاساسية مطمئنة الى انها حققت جل ما تريد، ولأن القوى المعارضة مطمئنة الى وجود آلية تصحيح ذاتي في الدستور (تسمح بمراجعته سريعاً بعد الانتخابات، مثلما تسمح بتعديله لاحقاً عبر القوانين الفرعية)، ولأن القوى المعترضة تأمل في بناء غالبية ثلثين في ثلاث محافظات، لقلب الدستور.

وهذه الآمال انفتحت بعد تعديل مسودة الدستور قبل ثلاثة ايام من الاستفتاء باضافة المادة ١٤٠ التي تجيز التعديل، وتجيز عرضه على استفتاء جديد قد يجري في تموز (يوليو) المقبل.

هذه الترتيبات قلبت الأمزجة السياسية أو فتحت التطور السياسي على العمل المؤسساتي اكثر من العمل العسكري. ويعرف دعاة العنف ان ليس لهم ان يعودوا الى السلطة. فلا قواهم الذاتية ولا المزاج العام بقادرة على تحقيق حلم ؟رجوع الشيخ الى صباه؟. ولعل الاستعدادات الجارية لخوض الانتخابات في المناطق المقاطعة خير دليل على هذا التحول.

سيوصل هذا المنطق اصحابه الى نقطة التقاطع بين مسار العمل المؤسساتي (السلمي بالتعريف) ومسار العنف المسلح. اما العملية الدستورية ذاتها فلا تزال مفتوحة.

هناك، أولاً، التعديل الدستوري الكبير المتوقع بعد الانتخابات، وهو التنازل الذي حققه الحزب الاسلامي.

وهناك، ثانياً، حقيقة ان الدستور يرتكز على فراغ قانوني مريع. فثمة اكثر من ٥٠ مادة دستورية تنتظر تنظيمها بـ ؟موجب قانون؟. وسيتوقف اتجاه هذه القوانين نحو الأسلمة المتطرفة، او الاعتدال الوسطي، على قوام البرلمان المقبل.

وبرغم ان معظم القوى السياسية الرئيسة في الشطر العربي لا تزال تواصل التعبئة على أساس طائفي، فإن الغاء نظام التمثيل النسبي، وتخصيص مقاعد برلمانية للمحافظات حسب حجمها السكاني (بواقع مقعد لكل مئة الف نسمة) يقوض أساس التنافس الطائفي، ويشدد التنافس داخل المحافظات بين قوائم من لون ديني أو مذهبي واحد، باستثناء المحافظات المختلطة.

لقد حاول الحزب الاسلامي خلال فترة مشاركته في مجلس الحكم ان يبني جبهة اعتدال وسطية، وبدا ان هذا الحزب ميال لمثل هذه الوجهة يوم اعلن قبوله المشروط بالدستور. الا ان تحالفاته الانتخابية تجره الآن الى خطوط التعبئة الطائفية، على غرار منافسيه من الائتلاف الموحد. ويصعب تخيل ان يخرج العراق من هذا الجب الطائفي من دون قرارات شجاعة تجمع الاتجاهات الوسطية على طريق الانقسام المذهبي، وخارجه.

الإرهاب في العـــــراق .. الإشكاليات والآفـــــاق (٥-٥)

الإرهاب والانحطاط .. إشكالية الحياة والموت في العراق المعاصر

ميثم الجنابي

إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تحديد الأولويات في مواجهة التحديات الكبرى من بين كومة المظاهر العامة والخاصة للانحطاط الذي يعاني منه. فمن الناحية الإستراتيجية ليست هناك مهمة كبرى أمام العراق اكبر من بناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني. إلا أن تحقيقها يفترض بدوره تحديد الجوانب التي تتعلق أما بالعقبات التي تحول دون تحقيقها، وإما بالأساليب الضرورية في عملية البناء.

ولعل احد أهم هذه الجوانب التي تحتوي في أعماقها على مكونات العقبة والأسلوب هي مشكلة الفساد المستشرية، التي تحولت بحد ذاتها إلى ظاهرة مفسدة بالنسبة للدولة والمجتمع وقواه السياسية. هي ظاهرة تخرب بقدر واحد إمكانية بناء النظام الديمقراطي والمجتمع المدني. مما يجعل الجميع في نهاية المطاف عرضة للغرق في مستنقع الحرب الأهلية أو التخلف الشامل والانحطاط المعنوي. ذلك يعني إن احد التحديات الكبرى المتعلقة ببناء الدولة الشرعية والنظام الديمقراطي السياسي والمجتمع المدني في العراق المعاصر يقوم في كيفية مواجهة الموجة المتوحدة في عنفوانها الحالي والقائمة في إرهاب الفساد المتجلبب بالسباق السيئ للقوى السياسية التي كانت للامس القريب تتحدى في شعاراتها وبرامجها مخابئ التوتاليتارية والدكتاتورية وفسادها الإداري والمالي والسياسي، وفي فساد الإرهاب المغلف بلباس الوطنية والمقاومة والإسلام.

فالفساد المستشري بين القوى السياسية والاجتماعية العراقية هو "الثمرة" الفاسدة لتاريخ التوتاليتارية والدكتاتورية، التي استطاعت في غضون عقود طويلة من تخريب الروح الاجتماعي والوطني على جميع الصعد. فقد صنعت التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية نمطا متميزا من الفساد والإفساد في العراق بحيث يمكننا الحديث عن ظاهرة عراقية خاصة في الفساد قد تكون هي الأتعس من نوعها في التاريخ المعاصر. وذلك بسبب طابعها الشامل لظاهر وباطن الدولة والمجتمع والروح الأخلاقي والإنسان الفرد والتجمعات وكذلك آلية وجود الأشياء والعلاقات. وفي هذه المقدمة تكمن من دون شك إحدى المخاطر المميتة بالنسبة لأسلوب وكيفية الانتقال العقلاني من التوتاليتارية والدكتاتورية إلى النظام الاجتماعي المدني الديمقراطي.

فقد تركت لنا المرحلة السابقة رذيلة مطلقة في كل شيء! بحيث يمكننا القول، بأن عراق ما بعد التوتاليتارية البعثية والدكتاتورية الصدامية هو "النموذج الكامل" للفساد والإفساد الشامل في الدولة والمجتمع والفكر والثقافة والروح والأخلاق. أما حصيلتها الجلية والمستترة فتقوم في تضافر ثلاث قوى ضعيفة، تفترض من حيث مبدأ وجودها كما هي أن تكون عماد البديل الواقعي والممكن، وهي القوى الاجتماعية، والقوى السياسية، ومنظومة الحق والحقوق والعلاقات المدنية. ويبرز ضعف القوى الاجتماعية من خلال انتشار وهيمنة الحثالات الاجتماعية، بوصفها مرتع الحركة الراديكالية بمختلف مستوياتها وتياراتها. أما الضعف التاريخي للقوى السياسية العراقية فهو الوجه الآخر لامتداد الزمن التوتاليتاري والدكتاتوري في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية والمجتمع المدني. في حين شكل اندثار منظومة الحق والحقوق مقدمة الفراغ الهائل في بنية الدولة والمجتمع والفكر. وهي حالة شكلت على خلفية الضعف المذكور آنفاً إحدى المقدمات الكبرى لظاهرة الفساد والإفساد في العراق ما بعد التوتاليتارية والدكتاتورية.

وهو أمر يجعل من مهمة تذليل ظاهرة الفساد مهمة وطنية عظمى بالنسبة لإعادة بناء الهوية الوطنية والاجتماعية للفرد. إن عدم حل هذه المشكلة سوف يجعل الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية تقف على مستنقع دائم الإنتاج لمختلف الرخويات السياسية والراديكاليات اللاعقلانية. وفي ظل واقع كهذا يستحيل تذليل الضعف التاريخي للقوى السياسية العراقية نفسها. ومن ثم تذليل إمكانية الإرهاب الداخلي والخارجي.

إن عدم حل هذه الإشكالية الوطنية الكبرى من جانب القوى السياسية الكبرى سوف يضعها أمام امتحان وجودي هائل يعادل إشكالية الحياة والموت. أما في ميدان الصراع المباشر ضد الإرهاب المنظم والمعرقل لإمكانية الانتقال السلمي والعقلاني من التوتاليتارية إلى الديمقراطية، فانه يعكس أولا وقبل كل شيء ضعف النشاط الاجتماعي في ممارسة القوى السياسية العراقية. وهو ضعف يجبرها على البحث عن معوض مادي له في الأموال! بمعنى البحث عن قوى مادية خارج المجتمع المدني وطاقاته الدائمة. مما يجعل منها منذ البدء ضحية اللعبة السيئة للديمقراطية قبل بلوغ ترسيخ قواعدها الحقوقية والاجتماعية والثقافية والسياسية! وهي حالة سوف تنكفئ بالضرورة باتجاه تمويت القوى السياسية. وهي حالة تتسم بقدر هائل من الخطورة بالنسبة للحركة السياسية نفسها ما لم يجر وضعها في أولويات الحزب السياسي نفسه. وإلا فإن النتيجة سوف تضع الحزب السياسي نفسه على "مقصلة الديمقراطية" أيضا! خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الديمقراطية المتراكمة والمقبلة في قواعدها القانونية يصعب عليها أن تنتظم في ظروف العراق الحالية والمقبلة بمعايير العقلانية والاعتدال. إذ لا المجتمع مؤهل بعد لهذا النمط من التفكير والممارسة ولا القوى السياسية نفسها مؤهلة للفعل الديمقراطي الاجتماعي كما كشفت أحداث السنة الأولى بعد سقوط الدكتاتورية.

كل ذلك يشير إلى أن الأحزاب السياسية الكبرى في العراق مازالت صغيرة بمعايير الأبعاد الإستراتيجية للبديل العقلاني والديمقراطي في العراق. وفي هذا الواقع يتضاعف ويتداخل الضعف الاجتماعي والسياسي للمجتمع وأحزابه السياسية. أما النتيجة الملازمة لذلك فتقوم في استمرار ما أسميته بضعف منظومة الحق والحقوق والعلاقات المدنية في الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية على السواء. وهو ضعف يمكن ملاحظته الآن في انتشار ظاهرة الفساد بصورة هائلة مع أول امتداد للديمقراطية في العراق. أما تضافر هذا الضعف المركب في ظاهرة الفساد والإفساد فانه سوف يشكل الأرضية التي تسند الإرهاب الداخلي والمصدر الهائل للإرهاب المقبل.

كل ذلك يجعل من ظاهرة الفساد والإفساد في ظروف العراق الحالية، كما هو شأنها بالنسبة لكل مرحلة، أحد المصادر الأساسية لدعم وإسناد وديمومة الإرهاب في العراق. كما يمكنه أن يجعل منها قوة قادرة على الإنتاج الذاتي في حال استمرار تفاعل وتداخل ضعف القوى الاجتماعية والسياسية وضعف منظومة الحق والحقوق والعلاقات المدنية مع ظاهرة الفساد والإفساد المستشرية في الظرف الراهن.

فالإرهاب عموما هو ظاهرة مترتبة أما على وجود حالة مرضية عميقة للمجتمع والدولة والأيديولوجية السائدة، وأما لخلل طارئ في أوزان الوجود الدولتي والقومي والأيديولوجي، وأما لجمعه بينهما كما هو الحال في العراق الآن. مما يجعل من الإرهاب فيه ظاهرة مركبة وغاية في التعقيد. لان ما يجري فيه من انفلات إرهابي هو التعبير النموذجي عما يمكن دعوته بالاستظهار السياسي العابر للأمراض المزمنة الموروثة من بقايا التوتاليتارية والدكتاتورية وتقاليد الاستبداد المركبة على خلفية ظاهرة الفساد والإفساد التي لا تخلو منها ممارسات اغلب الأحزاب السياسية في الظروف الراهنة. مما يشير بدوره إلى أن المجتمع والأحزاب السياسية لم تتجاوز بعد المرحلة التي يمكن معها القول بأن العراق استطاع تجاوز مكامن الخلل الجوهري في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. وهو خلل شديد الفاعلية وما زال قادراً على ابتلاع الجميع في حال عدم مواجهته ببرنامج استراتيجي شامل يحدد الأسباب والمقدمات والنتائج المترتبة على كيفية تذليل طبيعة الخلل في بنية الدولة والمجتمع والثقافة. فهو أحد الأساليب الضرورية والكبرى للقضاء على الإرهاب. لاسيما ان التجارب التاريخية للأمم والدول جميعا تبرهن على استحالة القضاء على الإرهاب وتذليل آثاره دون رؤية عقلانية وسياسة واقعية بديلة مبنية على أساس القانون والحق والعدالة. وهذه بدورها غير ممكنة دون التمسك بالحد الأدنى من الشرعية على النطاق الداخلي والخارجي. مما يفترض بدوره تحديد الجذور الفعلية والأسباب الأصلية القائمة وراء التطرف وصيغته العنفية (الإرهاب). كل ذلك يفترض بدوره تحرير الدولة والمجتمع من مختلف صيغ الغلو السياسي والأيديولوجي، ومحاربة الإرهاب من خلال التركيز على أولوية الوسائل الحقوقية، وضرورة استناد الدولة إلى مرجعيات ثقافية سياسية جامعة ذات أبعاد وطنية - حكومية - إنسانية مهمتها خدمة المجتمع المدني وتوسيع وتعميق آليات فعله. وهذه بدورها لا فاعلية لها من دون سياسة اجتماعية اقتصادية تذلل هذا الكم الهائل من الشرائح الاجتماعية المهمشة عبر إشراكها في عملية إنتاجية بعيدة المدى. فهي الأساليب العملية الوحيدة التي يمكنها أن تخلص الدولة من الوقوع في مغالطات سياسية ومن ثم نجاتها من الوقوع في شرك الإنتاج الدائم "لإستراتيجية الأوهام" المغذية للإرهاب. مع ما يترتب على ذلك من إفساد الدولة والمجتمع والثقافة ويضعهم في نقيض مع حصيلة التجارب التاريخية المأساوية للعراق المعاصر.

إن محاربة ظاهرة الفساد والإفساد في ظروف العراق الحالية هي معركة تعادل من حيث قيمتها التاريخية والسياسية والحقوقية معركة الانتقال الفعلية للعراق من التوتاليتارية إلى الديمقراطية، أي معركة الحياة والموت فيه.

يواجه العراق تحديات كبرى في كل شيء! وهي عبارة لا تفصح في مظهرها عن شيء، لسبب بسيط يقوم في كون العراق يعاني من انحطاط شامل! وهي ظاهرة غريبة من نوعها في التاريخ المعاصر.